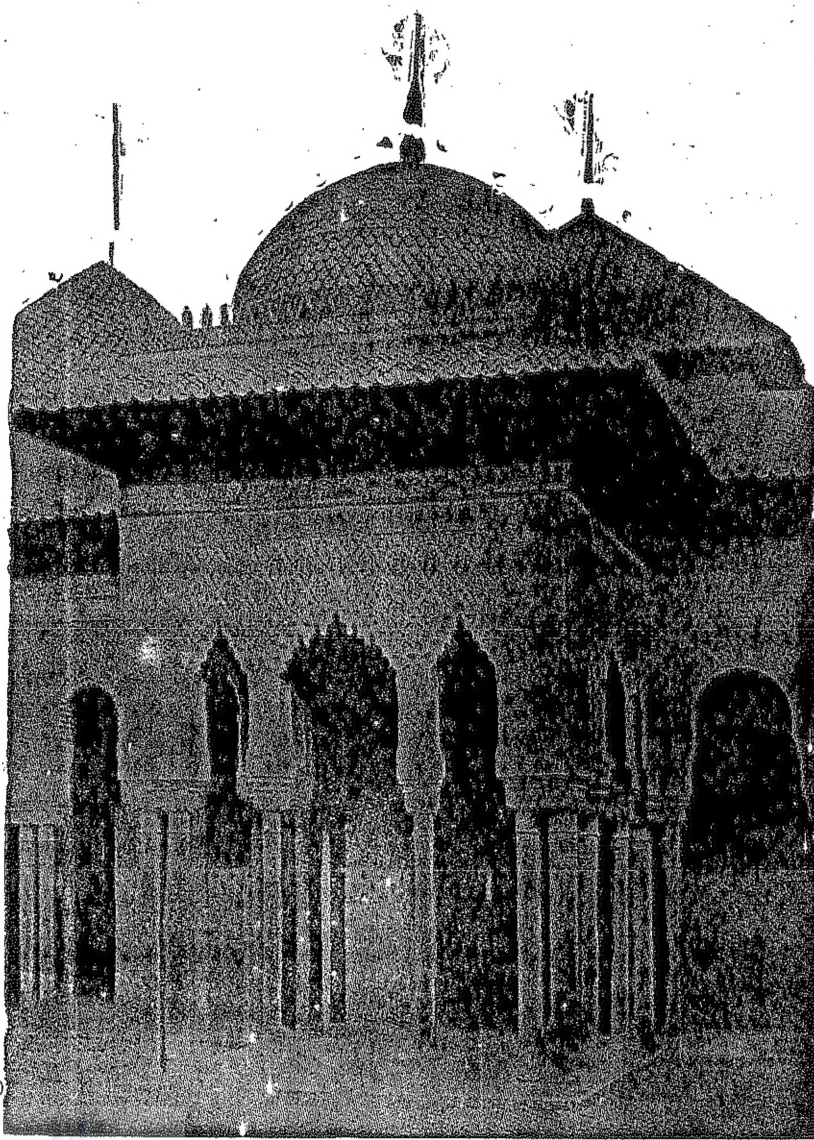


الفتح

للدكتور (العام الحادى عشر)

فهرس



- ١٣٥٥ تخرج خطير ليام
- السيد مصطفى حسنى السباعى
- مهمة الجائفة ومهمة الازهر
- الاستاذ الشيخ محمد اسماعيل عبد النبي
- منع الذخيرة والسلاح في مصر
- الفتح في انشوتنيا، مقاطعة القاديين في برلين
- مائة سنة على المعارف المصرية
- سكة حديد بغداد - حيفا
- في مشرق الطرق للاستاذ عمر السوق
- التشريع المصري بصلته بالفقه الاسلامى
- الاستاذ الشيخ آبي اسحاق ابراهيم اطفيش
- ١٢ مايندرج تحت اسم (عذب)
- ١٣ الاسلام وامله في افريقية الشرقية
- الاستاذ ش. م. العلوى
- ١٤ ردود موجزة
- للاستاذ الشيخ مصطفى احمد الرفاعى اللبان
- ١٥ مصر في الحجاز، تقوية محطة الاذاعة
- ١٦ الحكومة غير المنظورة في الدولة البريطانية
- ١٧ السياسة الجديدة في فلسطين
- ١٨ نظير القائد للاستاذ الشيخ محمود ابو رية

الخميس: ١٩ المحرم ١٣٥٦ هـ



NEW & EXCLUSIVE

التشريع المصرى وصلته بالفقه الاسلامى

طالمت فيها طالعت من العدد السادس من السيامة الاسبوعية فصلا تحت هذا العنوان ، وكنت أظنى وجدت فصلا ممتعا يدور الى الاخذ بالفقه الاسلامى بدل القوانين الوضعية فان فى الفقه الاسلامى غنية عن القوانين الوضعية وفيه الخير كله وفيه ما يلائم كل أمم العالم لا الامة الاسلامية فقط ولو كره الجاحدون . كنت أمل أن أجد بحثا طريقا لكل الطرافة يحمل بين ثناياه نتيجة دراسة صحيحة تنفيذ الامة الاسلامية فاطمة ، وتظهر للدين يزعمون أن الفقه الاسلامى قاصر لا يفيد الامة التى تدين به - بله الامم الاخرى - ما فى مطارى للكتب المذهبية الاسلامية من ثروة هائلة هى من مكنون الذخائر التى لا تزال مخزونة تزيل عن الانسانية أضرار المدنية الأوروبية وتكشف عن قصور القوانين الوضعية عن ذلك ، فإذا بى أطالم فصلا هو فى قلب أصول التشريع الاسلامى بأراء ما أنزل الله بها من سلطان ولا برهان لها مطلقا - فالاستاذ الصمبدي كاتب الفصل يظهر ببحنه الفج فى أسلوب من التردد والتشكيك لئلا يؤخذ عليه أنه يجزم بتلك الآراء ، ولكن قل له نعم هاية بأنه يذهب الى ما أبداه من آراء دون أن يدعها ببرهان ونفى أن لو أتيح له أن يظهرها

إن حددرد الله عز وجل شررها سبحانه لنظام العالم فلا يكون الامر بها إلا قطعى الوجوب ، والامر مطلقا من الشارع واجب ما لم يكن هناك ما يصرف عن الوجوب الى التنب أو الاباحة مثلا . فالامر فى قوله سبحانه « فاقطعوا أيديهما » وفى قوله « فاجلدوا كل واحد منهما » لا يجوز أن يكون إلا للوجوب لاهوره

الاول أن الامر فى مقام الصيانة للاموال رمضان تلك الصيانة ، وصيانة العرض والنسب وضمانها ، لذلك قرن تعالى كلا الامرين بما لا يفرك فى النفوس هوادة ولا شفقة فقال فى الآية الاولى « جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم » والنكال العقوبة الزاهدة وقوله « عزيز » معناه قوى نافذ الامر « حكيم » بالغ الحكم والحكمة فى عباده ، وقال فى الآية الثانية « ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، وليشهد عندهما طائفة من المؤمنين » فنهى الله المؤمنين عن أن تأخذكم رأفة فى تنفيذ أحكام الله لأنها دينه ، ومن أخذته رأفة فيه كان إيمانه مشكوكا فيه ، وأمر تعالى بالتنفيذ على مشهد طائفة من المؤمنين ، وكل ذلك مبالغة فى اظهار أحكام حدود الله وتمكين تأثيرها فى النفوس

الامر الثانى - إن الله تعالى نص فى كتابه للعزير أن الامر منه للوجوب وذلك فى قوله « فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم » فما كان ترك مقتضاه سببا فى الاصابة بالفتنة أو العذاب الايم لا يكون الا واجبا

الامر الثالث - إن الله تعالى طرد إبليس من رحمته ولعنه لما خالف أمره ، ولولم يكن للوجوب لكان له عذر فى المخالفة فقال تعالى « ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك »

الامر الرابع - إن الصحابة والتابعين والصدور الاول كله كانوا لا يفهمون الامر إلا للوجوب ، وشيوع هذا بينهم حصل به الاجماع القولى ، ولم يكن من أحد منهم انكار عند الاستدلال

فعل هذا أم تقصيرنا فى العمل به ؟ وهل الدين هو المعلوم أم أهله الذين فرطوا فيه ؟ ليس معنى الدين الرجعية وإنما معناه التقدم والعمزة والرجولة ومكارم الاخلاق والنفوس المعاصرة الطاهرة الزكية الميظنة الحساسة ، ولعمري لو كان لى من الامر شيء لأجريت التجربة فى مصر وبرهنت للعالم أن الدين والمدنية الصحيحة

لا يختلفان ، ولكن ما كل ما يتنقى المرء بدمركه ، وفقنا الله ووفق ولاه الأمور وكل من يقرأ هذه الكلمات ويدعو بدعوتنا ويهدى الى الصراط السوى هؤلاء الذين ضلوا عن السداد والرشد

عمر الديبوقى

لندن

بذلك فكأن
الله تعالى
الامر

الامتثال وال

والفور وإلا
يشرع إلا

وتنظيم شئو
الامر

النهى لتنزيها
ترك الكيف

للإباحة والتم
معادة للعباد

لكن من الم
الامر

فريضة صارفة
لتنبيه أو الإ

الامر

تارك الامر عا
لعلما ولا يقد

حقبة سواء
إن الله يأمر

أما قول

لعدم النص عا
هذا القول يفس

شكرك فيه لا
لأرجوب الر

له عليه وسلم أ
اللاف : هل

المرآن قال نساء
امر الله تعالى

ليس لهم علم
سبح أن أحدا

NEW & EXCLUSIVE

والمجاهدة - قال بدم وجوبه فلا التفتات اليه لمضى السنة الثابتة على وجوب الرجم على المحسن وهو حد من حدود الله المستمرة « تلك حدود الله فلا تعدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون » وليست حدود الله الا هداية النفوس المتفسخة اخلاق ذات اللعنات والتهديد عن أوامر الله العزيز الحكيم . فأنت اذا رأيت انسانا يمد على أمره الملك العادل ، رأيت شخصا أمامك يستحق كل مقت وحرمان وعقوبة صارمة كما لو رأيت شخصا اعتاد الاجرام ولم تردده أحكام وعقوبات فانك تحكم عليه بأنه أمرؤ انحط الى دركات السفالة فليس يردع الا بتهمة العقوبة الصارمة فلما ظنك بعبد يوبق في مال أو عرض أو نفس محادثة لله الذي خلقه في أحسن تقويم ومنحه المواهب التي يصل بها الى بغيته من طريق مشروع ميسور

انا لآرى أوروبا المنحصرة لتلتجئ الى أحكام الشريعة الحنيفية في كثير من الحوادث ، لأنها لم تجد بدا من اللجوء اليها وهي وحدها الحكم الحق للفصل كما وقع في أمريكا أخيرا من قطع يدى مزرور على الناس امضاءاتهم ولم تتخلص أمريكا من جرمه الا بهذا الحكم الاسلامي الذي يمهده كثير من الناس من الفظاظة بكان ومعاذ الله أن تكون أحكام المبدع الحكيم فظيمة . وكذا حكمة الطلاق وغيره من الاحكام للشريعة الاسلامية . والمقول السليمة أخذت تتراجع عن الفى وعن طغيان المدنية الغربية الى هدى الاسلام العظيم متدمرة من ذلك العنفيان الجارف لكل فضيلة ، والحامل لردائل ضجت منها الانسانية وجأت الى بارئها ، وسيرتفع قريبا منار هدى الاسلام في العالمين ، يوم تستكمل النفوس الرجوع الى العقل الصحيح ، وهو يوم قريب

أبو اسحاق ابراهيم اطفيش

ما يندرج تحت اسم (عدن)

لندن في ٢٧ مارس - لمراسل الاهرام اخصاص - صدر قرار رسمي لثمرته اليوم الجريدة الرسمية يمين الحاكم المقبل والقائد العام المستعرة عدن التي يتم تأليفها في أول ابريل وهي محدودة جنوبا بخليج عدن وغربا وقيلا بمملكة اليمن والسعودية العربية وشرقا بسلطنة عمان وهي تشمل أيضا على جزر سقطرة وغيرها

ذلك فكان من الصحابة عند معاهم الامر في الاحكام من رسول الله ﷺ المبادرة بالامتثال لانهم لا يملكون إلا أن الامر للوجوب الامر الخامس - أن الامر بطبيعته وهو طلب الفعل يقتضى الامتثال والالتزام كما أن النهي وهو طلب الكف يقتضى التحريم والنور والإضاءة الاحكام واستبيحت المحارم ، ودين الله لم يشرع إلا النظام وصيانة الحقوق وإحكام الصلة بين العبد وربّه وتنظيم شئون العالم في هذه الحياة

الامر السادس - لو قلنا ان الامر للإباحة لصح أن نقول ان النهي للتنزيه وأن المبدع يغير بين إتيان العبادة وتركها ، وغير بين ترك الكفاير وارتكابها ، اذ لا فرق بين أن نقول الامر مطلقا للإباحة والنهي مطلقا لتنزيه فنعود بالشرعية الفراء الحنيفية التي هي صلة للعباد في المعاش والمعاد الى اباحية صرفة ، فنعوذ بالله أن نكون من المالكين

الامر السابع - ان الامر متى كان لغیر الوجوب لا يخلو من رتبة صارفة إما الى الاباحية أو التخيير أو التهديد أو الارشاد أو المنع أو الاذن أو للتأديب أو الامتنان كما هو مفصل في محله

الامر الثامن - إن أمر الله ونهيه حجة على العباد ولهذا ممي ذلك الامر عاصيا ومجرما وقوعه بالمعقاب ، وذلك دليل الوجوب الصارف ولا يتطرق الشك الى النفس بعد هذا أن الامر للوجوب بغيره سواء كان بصيغة انهل او بالخبر في معنى الامر كقوله تعالى إن الله يأمر بالعدل والاحسان الآية

أما قول الاستاذ الصعدي ان فقهاء الخوارج لا يقولون بالرجم نعم النص عليه في القرآن الكريم ، فنقول من غير تمحيص ، لأن العقل ينسب الى طائفة من الخوارج وهم الصفرية وهذا القول المذكور فيه لأنه لم يصح من أحد من أهل الملة الاسلامية خالف وجوب الرجم على الزاني المحسن لأنه تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رجم الزاني المحسن باتفاق المسلمين أجمعين وإمامنا : هل الرجم بنص القرآن أو بالسنة فمن قال انه بنص القرآن قال نسخ لفظا وبقي حكما ، ومن قال بالسنة استدل بفعل النبي ﷺ ، وعلى هذا القول الاخير الاباضية ، أما الخوارج فلم علم مدون حتى نرجع اليه وحق على فرض ما لا يمكن لو كان أحد من الخوارج - وهم الصفرية والازارقة والتهجدات